

اليد الطولى للمخابرات

العنف والمضايقات
ضد السوريين خارج
البلاد وأقربائهم في
الوطن



منظمة العفو
الدولية

مطبوعات منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2011

الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية
Amnesty International Publications
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom
www.amnesty.org/ar

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2011.

رقم الوثيقة: MDE24/057/2011

اللغة الأصلية: الإنجليزية

الطباعة: الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز نشر، أو تسجيل، أو تخزين، أو نقل، أو نسخ أي جزء من هذه المطبوعة، بأية وسيلة ميكانيكية، أو إلكترونية، أو غيرها، دون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

منظمة العفو الدولية هي حركة عالمية للدفاع عن حقوق الإنسان، لديها ما يربو على 3 ملايين من الأعضاء والمؤيدين في ما يزيد عن 150 بلداً وإقليماً في جميع أرجاء العالم. وتتطلع المنظمة إلى بناء عالم يتمتع فيه كل فرد بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وفي غيره من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وتقوم المنظمة بأبحاث وحملات وأنشطة للدعاية وحشد الجهود من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. والمنظمة مستقلة عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية والمصالح الاقتصادية والعقائد الدينية. وتعتمد المنظمة في تمويلها أساساً على مساهمات وتبرعات أعضائها وأنصارها.



منظمة العفو
الدولية

قائمة المحتويات

5	مقدمة
7	1. أمريكا الشمالية والجنوبية
7	كندا
7	الولايات المتحدة الأمريكية
11	شيلي
13	2. أوروبا
13	فرنسا
14	ألمانيا
15	أسبانيا
16	السويد
18	المملكة المتحدة
19	الهوامش

مقدمة

دأب العديد من السوريين على الجهر بتضامنهم مع الاحتجاجات الجماهيرية الداعية إلى الإصلاح التي هزت سورية منذ مارس/آذار، والتي ردت عليها السلطات السورية على نحو وصفته منظمة العفو الدولية بأنه يرقى إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية.¹ ولدى قيامهم بذلك، تبين لهم أنهم يخضعون للمراقبة المنتظمة وتعرضوا للمضايقات من جانب الموظفين الرسميين في السفارات السورية وغيرهم ممن يعتقد أنهم يعملون بتكليف من النظام السوري، وعلموا كذلك أن أقرباءهم في سورية قد تعرضوا للتهريب ولما هو أسوأ منه، وعلى ما يبدو بجريرة ذلك. وعلى ما يبدو أيضاً، فإن اليد الطولى للمخابرات السورية، أو لأجهزة الاستخبارات، واضحة كل الوضوح في هذا السياق.²

في هذا التقرير الموجز، تؤنق منظمة العفو الدولية حالات ما يربو على 30 ناشطاً سورياً يعيشون في ثمانية بلدان في أوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية – وهي كندا وشيلي وفرنسا وألمانيا وأسبانيا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية – ويقولون إنهم واجهوا التهريب من موظفي السفارات ومن أشخاص غيرهم، وعلى ما يبدو بسبب أنشطتهم التضامنية مع الحركة المطالبة بالإصلاح في سورية. فقد جرى تصوير العديد منهم ووجهت إليهم تهديدات شفوية لتهريبهم أثناء مشاركتهم في الاحتجاجات خارج السفارات السورية، بينما تعرض آخرون للتهديد، بما في ذلك بالقتل، أو لهجمات على أيدي أشخاص يعتقد أن لهم صلات بالنظام السوري. وأبلغ بعض الناشطين منظمة العفو الدولية أن أقرباء لهم يعيشون في سورية قد تلقوا زيارات من قوات الأمن وجرى استجوابهم حول أنشطتهم خارج البلاد، وفي عدة مرات جرى اعتقالهم، وحتى تعذيبهم، نتيجة أنشطتهم تلك بصورة واضحة.

وفي سياق بحثها، قابلت منظمة العفو الدولية 20 شخصاً قالوا إنهم و/أو عائلاتهم في سورية قد استهدفوا بسبب أنشطتهم المؤيدة للإصلاح خارج سورية، كما قابلت أفراد جاليات سورية خارج البلاد وسلطات في الدول المعنية وآخرين. ودرست منظمة العفو كذلك تقارير إعلامية حول حالات مضايقة وتهريب. ويعكس هذا التقرير الموجز تصريحات من جانب سلطات في الدول المعنية حيث تمكنت منظمة العفو من الحصول عليها، بما في ذلك أية تعليقات أدلى بها مسؤولون سوريون بشأن المزاعم. ولم تكن السلطات السورية قد ردت على أي من مراسلات منظمة العفو الدولية التي بعثت بها في وقت سابق من العام الحالي وأثارت فيها بواعث قلق بشأن حقوق الإنسان أو طلبت فيها القيام بزيارة للبلاد، ولكن المنظمة سوف تورد أية تعليقات تدلي بها بشأن الحالات والقضايا التي جرى تفصيلها في هذا التقرير الموجز في مطبوعاتها مستقبلاً.

إن منظمة العفو الدولية تعترف بأن الحالات والدول التي يتحدث عنها هذا التقرير قد تعكس جزءاً فحسب من نمط أوسع نطاقاً من المضايقة والتهريب للسوريين الذين يعيشون خارج البلاد وستسعى إلى جمع المزيد من المعلومات في هذا الصدد وتوثيقها حيثما كان ذلك ممكناً.³

إن المسؤولية الكاسحة عما جرى الإبلاغ عنه من مضايقة وتهريب تقع بالطبع على عاتق من زُعم أنهم في موقع المسؤولية المباشرة، ويتعين على السلطات السورية وضع حد فوري لمثل هذه الممارسات. بيد أن مسؤولية ضمان أن لا يتعرض الأفراد الخاضعين لولايتها القضائية للتهديد أو الاعتداء لممارستهم حقوقهم في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، تقع أيضاً على كاهل حكومات جميع البلدان التي وقعت فيها الانتهاكات أو حالات سوء التصرف. وينبغي على السلطات المكلفة بتنفيذ القوانين في هذه البلدان اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية هذه الحقوق، وعليها القيام بالإجراءات المناسبة عندما يُخضع من هم ضمن ولايتها القضائية ممن يسعون إلى التعبير

عن هذه الحقوق لأفعال جنائية، بما في ذلك الاعتداء والتهديد بالعنف. وينبغي لهذه السلطات أن تتصرف إزاء أي مزاعم معقولة بالتعرض لمثل هذه الانتهاكات دونما حاجة إلى اشتراط تقدم الأشخاص المعنيين، الذين يمكن أن يخشوا من أن يلحق بهم أو بعائلاتهم في سورية الأذى إذا ما فعلوا ذلك، بشكاوى رسمية إلى الشرطة. إذ ينبغي التحقيق في مزاعم مثل هذه الانتهاكات ومقاضاة الأشخاص المسؤولين عنها حيثما تتوافر أدلة كافية لذلك، واتخاذ التدابير المناسبة الأخرى ضدهم إذا ما حالت حصانتهم الدبلوماسية دون ذلك، ومن بينها إعلانهم أشخاصاً غير مرغوب فيهم أو غير مقبولين في البلد المضيف. وينبغي على السلطات في الدول المضيقة كذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة لدى توافر تقارير ذات مصداقية بأن أهالي السوريين المشاركين في احتجاجات مؤيدة للإصلاح خارج البلاد قد تعرضوا لانتهاكات لحقوقهم الإنسانية داخل سورية. ويمكن لمثل هذه الإجراءات أن تشمل التقدم بشكاوى رسمية إلى السفير السوري في البلد المضيف أو بتدخلات من جانب الممثلين الدبلوماسيين للدولة المضيقة لدى سورية.

وتقصد منظمة العفو الدولية من وراء نشر هذا التقرير الموجز لفت الأنظار إلى مدى اتساع نطاق حملة المراقبة والمضايقة ضد الناشطين السوريين خارج البلاد، وطبيعتها الباعثة للقلق، وبالتالي التشجيع على اتخاذ مزيد من التدابير من جانب الحكومات في شتى أنحاء العالم بهدف وضع حد لمثل هذه الممارسات.

1. أمريكا الشمالية والجنوبية

كندا

تلقت منظمة العفو الدولية بلاغين من شخصين، فضلًا الإبقاء على هويتهم مجهولة، بشأن مضايقة السوريين الذين يعيشون في كندا. وقد تحدثا عن دور جمعية سورية محلية يقال إنها مقربة جداً من السلطات السورية (قاما بتسميتها) في مراقبة المظاهرات المتضامنة مع الاحتجاجات في كندا والداعية للإصلاح في سورية، وفي تخويف الأشخاص كي لا يشاركوا فيها. وقالوا إن بعض أعضاء هذه المنظمة قاموا بزيارة سوريين شاركوا في مثل هذه المظاهرات وحذروهم من مواصلة ذلك. وكننتيجة بادية للعيان لمثل هذه المراقبة، تلقى قريب في سورية لإحدى المشاركات في هذه المظاهرات مكالمات هاتفية بشأنها من أجهزة استخباراتية، بينما تلقت قريبة أخرى رسالة من السفارة السورية تنصحها بعدم العودة إلى سورية.

حيث أبلغت "عبير"⁴ منظمة العفو الدولية أنها قد عاشت في كندا لأكثر من خمس سنوات وتركت معظم أفراد عائلتها في دمشق. وقد التقت في أوتاوا، حيث تقيم حالياً، بعدد من السوريين الذين أخبروها بأن تحذر جمعية سورية محلية قالوا إنها تعمل بصورة وثيقة مع النظام السوري. ومنذ بدء تعرض الاحتجاجات الجماهيرية في سورية للقمع بالقوة الميمنة في مارس/آذار، شاركت في عدد من المظاهرات خارج السفارة السورية في العاصمة الكندية، أوتاوا. وقالت إن موظفي السفارة كانوا أثناء المظاهرات يلتقطون الصور من داخل مبنى السفارة، بينما كان أعضاء الجمعية المحلية يراقبون الوضع من الخارج ويلتقطون الصور ويسجلون الملاحظات حول المشاركين، كما كانوا يتحدثون إلى المشاركين لتشجيعهم عوضاً عن ذلك على المشاركة في مظاهرات مؤيدة للنظام. وأضافت أنها حصلت على معلومات بأن ممثلين للجمعية تحدثوا إلى العديد من أفراد الجالية السورية في كندا، سواء في بيوتهم أو في أماكن أخرى، وهددوهم بأنهم سوف يتحملون "العواقب" إذا لم يشاركوا في المهرجانات المؤيدة للنظام.

وقالت "عبير" أيضاً إنها ظهرت مرة على شاشة التلفزيون الكندي وتحدثت عن الأوضاع في سورية، وتلقت عقب ذلك بفترة وجيزة رسالة على "الفايسبوك" من امرأة تعرف أنها قريبة لعضو في الجمعية تقول لها فيها إنها خائنة، وأن عليها أن تتوقف عن انتقاد بشار الأسد، وإلا فإنها وعائلتها "سوف تندمون". وتقول "عبير" إنها أبلغت شرطة أوتاوا بالتهديد، التي قالت بدورها إنها قد حذرت المرأة من مواصلة ذلك. وعقب ذلك بأيام قليلة، راحت أختها في سورية تتلقى مكالمات هاتفية من قوات الأمن السورية للسؤال عن أنشطة شقيقتها في كندا.

وأبلغت "عزيزة" منظمة العفو الدولية أنها شاركت في المظاهرات في أوتاوا أيضاً وأنه تم تصويرها هناك من قبل أعضاء في الجمعية السورية نفسها. وأرسل إليها أحد معارفها في السفارة السورية رسالة في يوليو/تموز يبلغها فيها أن عليها التوقف عن المشاركة في المظاهرات، وأن عليها أن لا تعود إلى سورية.

الولايات المتحدة الأمريكية

تم التبليغ عن عدد كبير من الحالات التي تعرض فيها سوريون في الولايات المتحدة الأمريكية للمضايقات من قبل أشخاص يعتقد أن لهم صلات بالنظام السوري. وفي ثلاث حالات على الأقل قامت منظمة العفو الدولية بتقصيها،

عانى أشخاص في سورية آثاراً سلبية بدأ أن لها صلة بأنشطة أقرباء لهم في الولايات المتحدة؛ ولا سيما عندما تعرض والدا رجل يعيش في الولايات المتحدة الأمريكية للضرب في سورية واحتجز شقيق شخص آخر رهن الاعتقال السري.

وتحدث عدد من الناشطين عن نمط من المضايقات أثناء الاحتجاجات خارج السفارة السورية في واشنطن، حيث قام موظفون في السفارة وأشخاص غير معروفين يفترض أنهم يعملون معهم أو بتكليف منهم بالتقاط صور فوتوغرافية أو بتصويرهم على شريط فيديو. وأبلغ أحد الداعين على المشاركة في الاحتجاجات، وهو محمد العبد الله البالغ من العمر 28 سنة والذي غادر سورية في يناير/كانون الثاني 2007، منظمة العفو الدولية ما يلي: "يتسلل بين المحتجين السوريين أشخاص يعملون مع السفارة. وأحياناً تستطيع رؤية شخص وفي أنه سماعة أو معه ميكرفون ويقول أشياء من قبيل 'صوّر ذاك الرجل بالقميص الأحمر'".

ووصف عاهد الهندي، وهو سجين سياسي سابق يبلغ من العمر 26 سنة ويعيش حالياً في الولايات المتحدة الأمريكية، ما حدث في إحدى المظاهرات بالقول: "كنا نحتج عند السفارة السورية في واشنطن في 15 مارس/آذار. وخرج رجل مباشرة من السفارة وسار نحونا وقال بفظاظة، 'عاهد، دعني ألتقط صورتك'. كانوا يتقصّدون إعلامي بأنهم يعرفون من أنا". وروى محمد العبد الله كذلك تجربته في ذلك اليوم: "في 15 مارس/آذار، ونتيجة لعمليات اعتقال وقعت ذلك اليوم في دمشق، ذهبنا للاحتجاج خارج السفارة. وخرج إلينا موظفان رسميان وتحدياً إلي وإلى رضوان زيادة [أنظر ما يلي] واقترحا أن نتحدث في الداخل عوضاً عن التحدث خارج السفارة. دخلنا وقاموا بتصويرنا. ولذا أخذنا صورة لأحدهم أيضاً. وبينما كنا في الداخل، رأينا الموظفين يشاهدون صوراً للمحتجين في الخارج على إحدى الشاشات. وفي كل مظاهرة، تتابع كاميرات السفارة المحتجين".

ويقال أيضاً إن السلطات السورية تراقب الناشطين بوسائل أخرى. آلاء بساتنه، وهي طالبة من دمشق تبلغ من العمر 19 سنة وتعيش حالياً في ولاية إلينوي، واحدة من مديري صفحة على "الفيستوك" تعرف باسم "صفحة الغضب السوري" (<https://www.facebook.com/SyrianDayOfRage>)، وتنشر معلومات تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان وبالاحتجاجات المطالبة بالإصلاح في سورية. وأبلغت منظمة العفو الدولية أنه وفي وقت قريب من شهر أغسطس/ آب 2011 اعتقل أحد أصدقائها - وهو صديق على "الفيستوك" أيضاً - في سورية ليومين عقب القبض عليه وهو يحتج في جامعته. وأثناء وجوده رهن الاحتجاز، أجره عملاء الأمن على فتح حسابه على "الفيستوك"، وهو أمر جرى الحديث عنه كثيراً أثناء هذه الأحداث كطريقة لمراقبة الناشطين وشبكاتهم. وعقب الإفراج عنه بفترة قصيرة، تلقت آلاء بساتنه رسالة على "الفيستوك" تقول: "هذه الكلمات موجهة إليك، أيتها العميلة، أيتها الخائنة. لقد جاءتنا رسائلك. وليس هناك شيء يمكن أن يخفى علينا، يا فتاة شيكاغو". نحن في انتظار قدومك إلى المطار حتى نريك ما هو مناسب لك ولما تقومين به. وسنجعل منك عبرة للآخرين".

وذكر ناشطون سوريون في الولايات المتحدة الأمريكية أن أفراد عائلاتهم في سورية تعرضوا للترهيب وللإساءة البدنية على أيدي السلطات. وفي بعض الحالات، قامت قوات الأمن بزيارة منازل الأهل في سورية وحذرت من أنهم سوف يواجهون عواقب سلبية إذا ما واصل أفراد العائلة أنشطتهم المناهضة للحكومة في الولايات المتحدة الأمريكية. وأبلغ عاهد الهندي منظمة العفو الدولية ما يلي: "قبل بضعة أشهر، جرى التحقيق في سورية مع عائلة صديق لي هنا يفضل عدم ذكر اسمه وعرضت عليهم صورة له وهو يتظاهر خارج السفارة. وأبلغتهم المخابرات: 'قولوا للولد أن لا يجلب الثعابين إلى عش العائلة'".

ووصف سيروان كاجو، وهو كردي سوري يبلغ من العمر 24 سنة وغادر سورية في 2006، ما حدث لأقربائه عقب

مشاركته في احتجاج خارج السفارة السورية في واشنطن:

"ذات يوم أحد في مايو/أيار، كنت أحتج مع آخرين خارج السفارة عندما خرج إلينا موظف رسمي وسألنا ما إذا كان بإمكانه التقاط صور لنا. فرفضنا ذلك. وعاد إلى داخل السفارة حيث كان بإمكاننا رؤيته وراح يصورنا على شريط فيديو. وبعد يومين أو ثلاثة، زار عملاء المخابرات العسكرية عائلتي في بيتها في عامودا، في شمال شرق سورية. وتحدثوا مع أمي وأخي وهددوهم بأنهما لن يظلا بأمان ما لم أوقف أنشطتي في الولايات المتحدة."

وأبلغت امرأة من سورية تعيش في الولايات المتحدة الأمريكية منذ نحو ثلاثة عقود وترغب في عدم ذكر اسمها خشية التعرض لأعمال انتقامية منظمة العفو الدولية عن حادثة منفصلة ولكن مشابهة:

"كان أحد أقاربي، وهو طبيب يبلغ من العمر 73 سنة وغادر سورية قبل أربعة عقود، بين وفد من خمسة متظاهرين سوريين مؤيدين للإصلاح يحتجون خارج السفارة السورية في 24 مايو/أيار ودعوا إلى الداخل لمناقشة الأمور مع السفير السوري. وعقب بضع ساعات، سمعت عائلته أن عملاء أجهزة المخابرات قاموا بزيارة أحد أشقائه في بيته بدرعا. وقالوا له إن أخاه الأمريكي يثير المشاكل في الولايات المتحدة الأمريكية."

وفي حالة معروفة لمنظمة العفو الدولية، تعرض أقارب أحد المحتجين لهجوم عنيف في سورية. إذ غادر مالك جندلي سورية في 1994 في بعثة دراسية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يعيش منذ ذلك الوقت. ويعيش الآن في أطلنطا، جورجيا، ويبلغ من العمر 38 سنة. وأثار غضبه، وهو المؤلف الموسيقي وعازف البيانو، ما يتعرض له المحتجون في سورية من قمع على أيدي الحكومة السورية، وحضر مظاهرة مؤيدة للإصلاح أمام البيت الأبيض في واشنطن وقدم عرضاً موسيقياً. وعزف هناك أغنية بعنوان "وطني أنا" وتتضمن كلماتها عبارة "آه يا وطني، متى أراك حراً؟"، إلى جانب النشيد الوطني لسورية والولايات المتحدة. وتظهر أشرطة فيديو للفعالية على الإنترنت مالك جندلي وهو يرافق على البيانو هتافات أطلقها المحتجون السلميون ضمت هتافات من قبيل "واحد واحد واحد، الشعب السوري واحد"، و"الله، سورية، حرية وبس". وروى لمنظمة العفو الدولية ما قال أهله إنهم قد تعرضوا له عقب أربعة أيام في حمص، بسورية. قال إن والده، مأمون جندلي، وهو طبيب يبلغ من العمر 73 سنة، كان قد عاد من شراء بعض مواد البقالة وركن سيارته بالقرب من البيت، ثم تعرض لهجوم:



تعرض مأمون جندلي، 73 سنة، للضرب في سورية عقب تقديم ابنه عرضاً موسيقياً أثناء احتجاج في الولايات المتحدة © Private

"أمسك رجل فجأة بخناق والدي من الخلف وقال له، 'دكتور، نريد منك أن تساعد شخصاً جريحاً' وقام بتكبير يديه وبإغلاق فمه بشريط لاصق. كان عمل محترفين، نظراً لأن أضواء الشوارع في المنطقة كانت قد أطفئت للتو لفترة مؤقتة بينما مرت شاحنة تصدر ضجيجاً هائلاً بجانب المكان، ما جعل من الصعب على أي شخص عابر رؤية أو سماع أي شيء. ووصل عميلان آخران، وأجبر الثلاثة والدي على صعود الدرج إلى شقة والدي، وهي في الطابق الأول، وفتحوا باب الشقة بمفاتيحه. ذهبوا إلى أمي، لينا الدروبي، البالغة من العمر 66 سنة والتي كانت مستلقية في فراشها تستعيد عافيتها إثر إصابة بالزكام. وكانت تتحدث بالهاتف

العنف والمضايقات ضد السوريين خارج البلاد وأقربائهم في الوطن

مع خالتي، تقدم أحد الرجال نحوها وضربها على رأسها وعلى عينيها وفمها. راحت تصرخ، 'من أنت ولماذا تضربيني؟' وواصل الرجل الأول الإمساك بأبي وبيصدا الأوامر. تكسرت عدة أسنان لأمي، وكانت الدماء تغطي ملابسها والفراش والحائط. هل تستطيع تصور ذلك، أُمي الضئيلة الحجم البالغة من العمر 66 سنة المستلقية في فراشها وهي ترى رجلاً غريباً يقتحم غرفتها وينهال عليها بالضرب؟ وخالتي، التي راحت فجأة تسمع صوت الضرب والصرخات على الهاتف؟



والدة مالك جندي، لينا دروبي، 66 سنة، تعرضت للضرب وفقدت عدة أسنان جراء الضرب. © Private.

" ضربوا والدي أيضاً. كان وجهه مليئاً بالجروح والكدمات. قال له العملاء، 'هذا ما يحدث عندما يسخر ابنكم من الحكومة'. ثم حبسوا أُمي وأبي في الحمام. وبينما كان والداي محتجزين في الحمام، نهب العملاء الشقة، وسرقوا كمية كبيرة من النقود، وكذلك ساعة أُمي ووثائق مهمة مختلفة، وقاموا بتهديم الأثاث.

" عندما سمعت خالتي والدي تصرخ، اتصلت بقريب لنا اتصل بجهاز الأمن السياسي، الذي أرسل عملاء إلى بيتنا. فقاموا بفتح قويد أُمي. ووصل أقارب لنا أيضاً واتصلوا بالشرطة لتسجيل الحادثة. وادعى العملاء ورجال الشرطة أنهم قلقون - كان الأمر أشبه

بمسرحية شيكسبيرية."

وفي حالة أخرى معروفة لمنظمة العفو الدولية، ورد أنه ونتيجة لأنشطة أحد السوريين المطالبة بالإصلاح في الولايات



قبض على ياسين زيادة وبصورة واضحة بجريرة أنشطة أخيه. © Private.

المتحدة الأمريكية، بعث النظام السوري بعملاء لاعتقال أحد أفراد العائلة في سورية. حيث يتأسر رضوان زيادة "مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان"، وهو منظمة غير حكومية مرخصة، ويعمل حالياً باحثاً زائراً في جامعة هارفرد. وغادر سورية في أكتوبر/تشرين الأول 2007. بينما منعت عائلته من السفر إلى خارج سورية منذ فبراير/شباط 2008، وعلى ما يبدو بجريرة أنشطته في مضمار حقوق الإنسان. وأبلغ منظمة العفو الدولية أنه قبض على شقيقه، ياسين زيادة، وهو رجل أعمال يبلغ من العمر 37 سنة، في 30 أغسطس/آب 2011 رغم عدم مشاركته في الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح. وبحسب ما ذكرته العائلة، شوهد ثلاثة رجال بملابس مدنية يعتقد أنهم من عملاء مخابرات سلاح الجو وهم يعتقلونه في داريا، في محافظة ريف دمشق، التي تضم المناطق المحيطة بدمشق. وأبلغ معتقل أفرج عنه أقرباء ياسين زيادة أنه شوهد في مركز احتجاز يخضع لإشراف مخابرات سلاح الجو، وأن مسؤولاً في حزب البعث الحاكم قد تحدث إلى العائلة وأكد اعتقاله. ولا يعتقد أنه قد وجهت إليه أي تهمة. وقال رضوان زيادة إنه متأكد من أن القبض على أخيه كان بسبب أنشطته هو خارج البلاد. ومنظمة العفو الدولية على علم بحالات أخرى في سورية اعتقل فيها الأقرباء كوسيلة لمعاكبة الناشطين بصورة غير مباشرة أو إجبارهم على تسليم أنفسهم للسلطات.⁵

ويتحدث الناشطون في الولايات المتحدة الأمريكية بصورة إيجابية عن الخطوات التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة للرد على مثل هذه المضايقات المبلغ عنها. وقد تضمنت نشرة الإيجاز الصحفي الصادرة في 8 يوليو/تموز 2011 عن وزارة خارجية الولايات المتحدة التصريح التالي:

"استدعى مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الأمن الدبلوماسي... السفير السوري، عماد مصطفى، إلى وزارة الخارجية الأربعاء، 6 يوليو/تموز 2011، ليعرب له عن عدد من بواعث قلقنا بشأن تصرفات ورد أن موظفي السفارة في الولايات المتحدة قد قاموا بها. فقد تلقينا تقارير بأن العاملين في البعثة السورية الخاضعين لسلطة السفير مصطفى قد دأبوا على القيام بمسح تصويري للمشاركين في مظاهرات سلمية في الولايات المتحدة عبر التقاط الصور الفوتوغرافية لهم وتصويرهم على أشرطة فيديو. وحكومة الولايات المتحدة تأخذ على محمل الجد تماماً ما يرد من تقارير عن قيام أية حكومة أجنبية بأعمال تحاول من خلالها ترهيب أفراد في الولايات المتحدة يمارسون حقهم القانوني في حرية الكلام، التي يحميها دستور الولايات المتحدة. ونقوم حالياً كذلك بالتحقيق في تقارير بأن الحكومة السورية قد قامت بأعمال انتقامية ضد أفراد عائلات سوريين بسبب تحركات أقربائهم في الولايات المتحدة ممن يمارسون حقوقهم القانونية في هذه البلاد، وسوف نقوم بالرد بناء على ذلك."⁶

شيلي

نعيمة درويش مصممة أزياء في الثلاثين من العمر تعيش في سانتياغو وتركت سورية قبل نحو خمسة أعوام. وتقول إنها هددت وأهينت من قبل مسؤول رسمي في السفارة السورية في شيلي. وشهادتها هي الوحيدة التي وصلت إلى منظمة العفو الدولية من شيلي، رغم أنها قالت إن آخرين تعرضوا أيضاً للمضايقات ولكن الخوف يمنعهم من الحديث عن الأمر بشكل علني.

وقالت لمنظمة العفو الدولية:



قالت نعيمة درويش إنها أهينت وهدد من قبل موظف رسمي في السفارة السورية في شيلي Private © .

"في 25 مارس/آذار [2011]، أنشأت صفحة على 'فيسبوك' تندد بالعنف في سورية وتدعو إلى تظاهرة احتجاج أمام السفارة السورية هنا. وبعد ساعتين بدأت أتلقي مكالمات من الأصدقاء يقولون إن السفارة تحاول العثور على رقم هاتفي. وبعد يومين، اتصل بي [مسؤول كبير في السفارة] وطلب مني زيارة السفارة. رفضت، بسبب خوفي، لكنني قلت إنني مستعدة لأن نلتقي في مكان عام، واتفقنا على اللقاء في مقهى في سانتياغو. التقينا في المقهى وقال لي إنه ينبغي علي عدم القيام بمثل هذه الأشياء، وإنني شابة يافعة وناجحة ولا يجوز أن أضيع حياتي في مثل هذه الحماقات. وقال إنني سوف أفقد الحق في العودة إلى سورية إذا وصلت القيام بمثل هذه الأشياء. ثم قام بشتمي وبشتم العرب الذين يعيشون في شيلي ممن وصفهم 'بالخطرين' و'القذرين'. ثم نعتني "بالسحاقيات". وقد واصلت أنشطتي، واجتمعت مع ناشطين سياسيين من اليسار واليمين، وظهرت على التلفزيون وفي الصحف أكثر من مرة. لم أحاول العودة [إلى سورية] وأخاف

مما سيحدث إننا فعلت ذلك."

وتبَيَّن صفحة نعيمة درويش على "الفيسبوك" أسباب دعوتها لمظاهرة احتجاج أمام السفارة السورية في شيلى. وتقول باللغتين الإسبانية والعربية:

"ادعموا الشعب السوري. لا للعنف! أصدقائي الأعزاء، الهدف من وراء هذه الفعالية هو دعم الشعب السوري بشكل عام، نحن لسنا ضد الحكومة ولا ضد حق الناس في التعبير عما يريدون، نحن ضد العنف، كلنا سوريون، سواء أكننا سنّة أو علويين أو مسيحيين أو أيّاً كان ديننا، نحن نحب سورية."

2. أوروبا

فرنسا

منظمة العفو الدولية على علم باعتدأين متصلين فيما يبدو على متظاهرتين سوريين مؤيدين للإصلاح في باريس في 26 أغسطس/ آب 2011، ويُزعم أنهما ارتكبا على يد أفراد ينتمون إلى السلطات السورية أو مقربين منها.

ربيع الحايك، وهو مهندس عمره 35 سنة ويعيش في فرنسا منذ سبع سنوات، كان أحد أولئك الذين تعرضوا للهجوم، وأخبر منظمة العفو الدولية:

"طوال خمسة أشهر ونحن نتظاهر في ساحة شاتيليه [ساحة عامة في باريس] دون أية مشاكل. ولكن بعد ذلك وخلال احتجاج سلمى هناك في 26 آب/أغسطس، نحو الساعة 6:30 مساءً، وصلت مجموعة من خمسة أو ستة رجال مع أربع نساء، تحمل أعلاماً مؤيدة لبشار [الأسد، الرئيس السوري] إلى المكان، وهاجمونا. أصيب ثلاثة منا، بما في ذلك امرأة شابة، هي جورجيت علم. في ذلك الوقت، كان هناك ثلاثة من رجال الشرطة بلباس مدني، واستدعوا عناصر أخرى من الشرطة وصلوا بسرعة. ووصل رجال شرطة مرتدين الزي الرسمي، وتحذروا مع رجال الشرطة الثلاثة باللباس المدني، ثم مع مجموعة المعتدين قرابة الساعة، ثم مرة أخرى مع رجال الشرطة باللباس المدني. وعاد رجال الشرطة الثلاثة باللباس المدني وتحذروا إلينا. قالوا لنا أن نبقى هادئين، وأن الشرطة سوف تسيطر على الوضع، وأن اثنين من المعتدين يحملون جوازات سفر دبلوماسية ولذلك لا يمكن اتخاذ إجراء تجاه هذين الشخصين. عشرات منا سمعوا ما قالوه. واقتاد عناصر الشرطة الذين يرتدون الزي الرسمي المجموعة التي هاجمتنا، وأثناء مغادرتهم وجهوا إشارات مبتذلة إلينا. تبعناهم حتى مخفر الشرطة، وشاهدنا جميع أفراد المجموعة الأصلية ينزلون من الحافلة".

وقال ربيع الحايك إنه وآخرين من الذين شاركوا في الاحتجاج لحقوا الشرطة إلى مقر الشرطة المركزي لدائرة باريس الثانية لأنهم أردوا معرفة ما سوف يحدث، وعلى وجه الخصوص ما إذا كان سيتم توجيه تهم للمعتدين. وأبلغ منظمة العفو الدولية:



تعرض محمد طه للاعتداء بعد مظاهرة احتجاج في باريس Khaled Sid © .

"حوالي منتصف الليل، تركنا مركز الشرطة. البعض ذهب في سيارتي، وذهب آخرون سيراً على الأقدام نحو محطة المترو ومنازلهم. وبعد خمس عشرة دقيقة تلقيت اتصالاً هاتفياً من شيفان أهمني، واحدة من مجموعتنا، وقالت وهي تصرخ 'ربيع، أنقذنا، إننا مغطون بالدم'. ثم انقطع الخط. ولاحقاً بعد وقت قصير تلقينا مكالمة أبلغتنا فيها بالمكان الذي تعرضت فيه للهجوم. عدنا أدراجنا، ووجدنا الشرطة قد سبقتنا إلى هناك. وأخبرنا أصدقائنا أنهم تعرضوا للهجوم من قبل أفراد المجموعة نفسها من المعتدين بمضارب البيسبول. فر بعض أفراد مجموعتنا هارباً، ولجأوا إلى حانة واتصل النادل بالشرطة. أثناء احتمائنا هناك، حاول المهاجمون كسر الباب، وقاموا بإشارات مبتذلة، بما في ذلك بتهديدات بأنهم سوف يقطعون رقابنا. وغادروا المكان وألقي القبض عليهم في وقت لاحق واقتيدوا إلى مركز شرطة ثان في سانت جورج في الدائرة التاسعة. عندما غادرنا الحانة ذهبنا إلى المستشفى لرؤية أصدقائنا

المصابين، جورجيت علم وشيفان أمهاني ومحمد طه وسالم الحسني."

وأخبر محام يمثل المجموعة التي تعرضت للهجوم منظمة العفو الدولية أن تحقيقاً رسمياً في الأحداث جار الآن. وبخلاف ما قالته الشرطة لبعض من هوجموا، أبلغ مسؤولون من كل من وزارة الشؤون الخارجية والرئاسة الفرنسية منظمة العفو الدولية وغيرها من منظمات حقوق الإنسان في اجتماع معهم في منتصف سبتمبر/أيلول أن المعتدين المزعومين لا يتمتعون بوضع دبلوماسي. ومع ذلك، تحدثت منظمة العفو الدولية إلى عدة مصادر مطلعة على الحادثة ولكنها ليست جزءاً من الجالية السورية في فرنسا أو في أي بلد آخر وعلمت أن لديها معلومات تشير إلى أن المعتدين كانوا على صلة فعلاً بالنظام السوري.

ألمانيا

أبلغ اثنان من السوريين في ألمانيا منظمة العفو الدولية عن المضايقات التي يتعرض لها السوريون المؤيدون للإصلاح هناك. وقالوا إنه نتيجة لأنشطتهما، زارت الأجهزة الأمنية في سورية أسرتهما مع أفراد منهما. وقبض على شقيق لكل واحد منهما؛ وأجبر أحد الأخوين على الإلقاء ببيان في التلفزيون السوري ندد فيه بأخته، بينما تعرض الثاني، حسبما ذكر، للتعذيب واضطر فيما بعد إلى الاختباء.

حيث تعيش سندس سليمان في ألمانيا ولديها أقارب في حماة ودمشق. وبدأت بالجهر بمناهضتها للنظام السوري منذ حوالي سبع سنوات، ولذلك تعرضت عائلتها في سورية، فيما يبدو، للمضايقة والترهيب من جانب السلطات في السنوات الأخيرة. وأخبرت منظمة العفو الدولية ما يلي:

"جاء أفراد من قوات الأمن السياسي إلى منزلي أفراد العائلة في حماة ودمشق ويسألونهم حول أنشطتي. ونتيجة لذلك، توقفت عائلتي عن الاتصال بي لمدة سنة أو نحو ذلك. وقد رصدت هواتفهم المحمولة، الأمر الذي اكتشفه أخي في أحد الأوقات التي ألقوا فيها القبض عليه. حيث قاموا بتكرار فحوى مكالمات هاتفيه كان قد أجراها مع صديق كلمة بكلمة. وهذه السنة، اكتفى رجال الأمن السياسي بالاتصال به على هاتفه الجوال



تعتقد سندس سليمان أن أخاها أجبر على استنكار ما تفعله على شاشة التلفزيون عقب تصويرها شريط الفيديو هذا. © Private.

وباستدعائه للاستجواب. وهو ليس نشطاً في الاحتجاجات المؤيدة للإصلاح ولكن الضغط زاد عليه وعلى عائلتي وقلت اتصالاتي معهم. قالوا لأخي إن من واجبه أن يقول لي، كأخته، أن لا أتصرف بهذه الطريقة، وإنه عليه أن يضبطني، وإلا سيتم اعتقاله."

وسندس سليمان من أبناء الطائفة العلوية في سورية – الأقلية التي تنتمي إليها أسرة الأسد الحاكمة – وقامت بتسجيل شريط فيديو حثت فيه أقرانها من العلويين على أن يروا أن النظام كان يقتل المدنيين وأفراد قوات الأمن، على السواء، وأنه ليس صحيحاً أن هناك "مؤامرة" ضد سورية، كما يقول النظام. وبعد بثه على "اليوتيوب"⁷، قالت إن شقيقها ظهر على شاشة التلفزيون السوري مندداً بالفيديو. وأضافت: "قال أشياء سيئة عني ليديم مصداقيتي. أنا متأكدة من أنه لم يكن ليفعل ذلك بمحض إرادته". وتقول إنها لم تتمكن من الاتصال بأفراد عائلتها مؤخراً لمعرفة المزيد حول ظروف ظهور أخيها على شاشة التلفزيون، أو حالة أفراد أسرتها بشكل عام. ومع ذلك، فممنظمة العفو الدولية على علم بوجود أمثلة عديدة في سورية زعم فيها أن أشخاصاً قد أجبروا على الإلقاء بتصريحات متلفزة.

العنف والمضايقات ضد السوريين خارج البلاد وأقربائهم في الوطن

وأضافت أنها والأصدقاء الذين يشاركونها الرأي في ألمانيا تلقوا مؤخراً رسائل إلكترونية من جهة غير معروفة تعرب عن آراء مؤيدة للرئيس الأسد وبأن حسابيها على "تويتر" و"فيسبوك" تم تحديثهما ليحملا بشعارات مؤيدة للأسد، بعد اختراقهما فيما يبدو.

ويعيش "خالد" (اسم مستعار) في ألمانيا منذ عام 2001 وأبلغ منظمة العفو الدولية أنه نتيجة لأنشطته في ألمانيا لدعم الإصلاح في سورية تعرضت أسرته في إدلب، بسورية، لمضايقات من قبل قوات الأمن. وقال إن الأجهزة الأمنية منعت شقيقه وشقيقته من العمل في الوظائف العامة في عام 2004، وإن أسرته منعت في عام 2006 من السفر إلى خارج البلاد، نتيجة حظر على السفر فرض عليها بجريرة أنشطته في ألمانيا وما زال سارياً على ما يبدو. وقال إن المضايقات قد ساءت منذ بدء المظاهرات المؤيدة للإصلاح وأن شقيقه تعرض للتعذيب في حجز أحد أجهزة المخابرات نتيجة لذلك:

"في أبريل/نيسان من هذا العام، اعتقل أخي، الذي لا يشارك في الاحتجاجات، واحتجز في فرع فلسطين التابع للمخابرات العسكرية في دمشق لأكثر من شهر. قاموا بتعذيبه وباستجوابه حول أنشطتي، وعماً إذا كنت أقوم بإرسال المال إلى عائلتي، ومن هم أصدقائي وهلم جرا."

وبعد الإفراج عن الشقيق، جاءت قوات الأمن إلى المنزل مرة أخرى، ومن ثم قام بالاختباء. وأخبر "خالد" منظمة العفو الدولية:

"تواصلت قوات الأمن بزيارة منزل الأسرة. جاؤوا في الشهر الماضي [أغسطس/آب 2011] أربع مرات، وفي كل مرة كانوا يخلعون الباب الأمامي ويدمرون بعض الممتلكات. ثم يهددون العائلة ويسألون عن أنشطتي وعن أخي المختبئ."

أسبانيا

قرر أفراد في الجالية السورية في أسبانيا أن المضايقات التي تعانيها عائلاتهم في سورية نتيجة لاحتجاجاتها السلمية قد وصلت إلى مستوى يدفعهم إلى إعداد شكوى لتقديمتها إلى السلطات القضائية الأسبانية.

فطبقاً للمعلومات قدمتها "جمعية دعم الشعب السوري" إلى منظمة العفو الدولية، عانى الأشخاص الذين شاركوا في احتجاجات سلمية ضد العنف الذي يمارسه النظام السوري وغيره من ضروب انتهاكات حقوق الإنسان من أنواع مختلفة من المضايقات من قبل أفراد على صلة بالسفارة السورية في مدريد.

وبحسب المعلومات، قام عاملون في السفارة بتصوير الاحتجاجات التي نظمت قبالة السفارة وبالتقاط صور للمشاركين فيها على شريط فيديو بغرض تحديد هوية المشاركين، وقاموا بعد ذلك بعرقلة الإجراءات الإدارية التي كان على هؤلاء استكمالها في السفارة، وبمضايقة المشاركين في بيوتهم وأماكن عملهم، وبتحديد أماكن أفراد أسرهم في سورية ومعاقتهم.

وتم التأكد من المعلومات المتعلقة بحالات ستة أفراد، وقيل إن هناك العديد من الأمثلة الأخرى المعروفة، ولكن يحول دون توثيقها خوف الأفراد من أعمال انتقامية إذا ما قاموا بإعلانها.

إذ اشتكى شخصان من رفض السفارة السورية تسهيل إجراءات إدارية لازمة لهم. فقال عماد مهلهل إن السفارة رفضت تجديد تأشيرة دخوله المنتهية، بينما قال بدر عقاد أكيد إن الموظفين رفضوا منحه وثيقة نظراً لأن أخاه،

حسب قولهم، قد شارك في المظاهرات في أسبانيا.

وقال عدة أشخاص - هم "ساره" (ليس الاسم الحقيقي) وسيرين أدلبي السباعي وأمجد (تغفل اسم العائلة) - إنهم أخضعوا لأشكال مختلفة من المضايقات والإهانات والتهديدات، وعلى ما يظهر بسبب مشاركتهم في مظاهرات تضامن في أسبانيا مع الاحتجاجات المؤيدة للإصلاح. وقالت سيرين أدلبي السباعي، وهي طالبة دكتوراه، أن التهديدات التي تلقتها تضمنت في 30 أغسطس/ آب 2011 تهديداً مبطناً ضد سلامة زوجها وابنها جاء من امرأة اعترضت طريقها وهي ناهبة إلى البيت في أحد الأيام وأهانته لمشاركتها في الاحتجاجات. ومن بين حوادث أخرى تتصل ببعضها البعض على نحو ظاهر، تحدثت امرأة تثير الشبهات إلى زوجها بالقرب من مكان عمله في 1 سبتمبر/ أيلول 2011، وتعرض ببيتهم في اليوم نفسه لعملية سطو. وقال الصحفي مازن ياغي، الذي كان يروج للمظاهرات على الإنترنت، بما في ذلك عبر "الفيستوك"، إن المركز الثقافي السوري في أسبانيا، ذا الصفة الرسمية، قد وزع رسالة إلكترونية تشهيرية على أفراد الجالية السورية في أسبانيا ادعى فيها أن مازن مشبوه بسرقة أموال من الخزينة السورية، وطلب فيها منهم عدم الاستجابة إليه وحضور الاحتجاجات التي يروج لها.

وقال شخصان إنهما تعرضا لاعتداء جسدي خارج السفارة السورية. إذ ذكرت "ساره" أنها بينما كانت تجلس مع ثلاثة نساء مقابل السفارة في 16 أغسطس/ آب 2011، قامت مجموعة من نحو عشرين شخصاً موالين للنظام بالاقتراب منها وراحوا يداعبونها ويلمسونها ويشدون شعرها وملابسها. وقال أمجد إنه بينما كان في اليوم التالي يجمع التواقيع أمام السفارة من أجل الدعوة إلى استقالة الرئيس بشار الأسد، اقتربت منه مجموعة من الأشخاص بدأ أنهم من مؤيدي النظام السوري وراحوا يشتمونه ويهددونه قبل أن يطرحه زعيم المجموعة أرضاً.

وفي حالتين أخريين، بدأ أن عائلات المحتجين تعاني من العواقب السلبية للاحتجاجات في أسبانيا. ففي 3 سبتمبر/ أيلول 2011، اتصل أحدهم بها ليخبرها بأن جدها وعمها قد اعتقلا واستجوبا لفترة وجيزة من قبل منتسبين لقوات الأمن حول أنشطة سيرين وزوجها في أسبانيا. وعلى ما يبدو أجبرتهما قوات الأمن على توقيع وثائق تستنكر أفعال سيرين وهددتهما بأنهما "سيأتون إليهما وسيريان شيئاً لا يمكن تصوره" إذا ما قاموا بأي اتصال معها. وطبقاً لما قاله عماد مهلهل، فإن إخاه المقيم في سورية، علاء الدين مهلهل، اعتقل بالمثل لأربعة أيام حوالي منتصف يوليو/ تموز 2011 وعرضت عليه أثناءها صور وأشرطة فيديو لاحتجاجات خارج السفارة السورية في أسبانيا، وأجبر كذلك، عقب تعرضه للتعذيب، على التعرف على أخيه من بين المشاركين. وفي 29 أغسطس/ آب 2011، قبض على علاء الدين مرة أخرى وأجبر على الاتصال بعماد ليطلب منه التوقف عن المشاركة في الاحتجاجات ضد النظام السوري، وإلا فسوف يتعرض هو، علاء الدين، للخطر. ومنذ ذلك الوقت، وبحسب أقوال العائلة في أسبانيا وسورية، على السواء، لم يتلقوا أية معلومات عن علاء الدين ويخشون أن يكون قد فارق الحياة تحت التعذيب وهو في الحجز. وقد قامت منظمة العفو الدولية بتقصي ما يربو على 100 حالة وفاة في الحجز تم الإبلاغ عنها منذ أبريل/ نيسان 2011.

وطبقاً لمقال نشر في صحيفة *إلبايس* الأسبانية في 21 أغسطس/ آب 2011، نُقل عن وزارة الشؤون الخارجية الأسبانية قولها إنها قد اتصلت بالسفارة السورية بشأن هذه المسألة نظراً لأنه لم يتقدم أحد بشكوى بصدها. بينما أوردت صحيفة أسبانية أخرى، *إلموندو*، في 26 سبتمبر/ أيلول 2011 أن مصادر في الوزارة نفسها قالت إنها سوف تقرأ مضمون الشكوى وستقرر فيما بعد ما إذا كان الأمر يستوجب اتخاذ أية تدابير.

السويد قال عدة سوريين يعيشون حالياً في السويد وأعرّبوا في العلن عن دعمهم للاحتجاجات المؤيدة للإصلاح في سورية إنهم تلقوا تهديدات، بما في ذلك تهديدات بالقتل ضدهم وضد عائلاتهم في سورية، عن طريق البريد أو

الهاتف أو من خلال الإنترنت. وورد أن أقرباء في سورية لناشطين في السويد قد قبض عليهم واستجوبوا حول أنشطة أقربائهم في الخارج وعذبوا. وأجبر أحد من اعتقلوا في سورية، على ما يبدو، على أن يتبرأ من قريب له في السويد.

فقد قابلت صحيفة *د/غينيس نايفيتير* السويدية إيمان البغدادي، التي انتقلت من سورية إلى السويد قبل سنة وكانت فيما سبق على اتصال بمنظمة العفو الدولية. وفي عددها الصادر في 30 يوليو/تموز 2011، نقلت الصحيفة عن إيمان البغدادي قولها إنه عندما بدأت الاحتجاجات الجماهيرية المؤيدة للإصلاح في سورية، راحت تبث أشرطة فيديو في المدونات وتنشر المعلومات عبر وسائل الاتصال الاجتماعي من شقتها في ستوكهولم، وإنها شاركت هي وزوجها في عدة مظاهرات مؤيدة للإصلاح في المدينة. وفي 27 مايو/أيار، وصلت إلى عتبة باب بيتها رسالة بالعربية وكانت الرسالة واضحة: "أسكتي وإلا لن تظلي لا أنت ولا زوجك، ولا عائلتك في سورية، بأمان". واستخدم المرسل اسم إيمان ما قبل الزواج، الذي يقول الزوجان إنه غير معروف إلا للسفارة. وأبلغ الزوجان الشرطة بالتهديد. وعقب ذلك بفترة وجيزة، قبض على شقيق إيمان في دمشق. وقالت إيمان في المقابلة: "قبض عليه وعذب. كسروا يديه الاثنتين. ثم أجبروه على توقيع وثيقة تعهد فيها أن تتبرأ عائلتنا مني". وفي يوليو/تموز، تحدثت إيمان عن الأوضاع في سورية عبر الإذاعة السويدية، باسم مستعار. فوصلت الزوجين رسالة جديدة جاء فيها: "نعرف صوتك ونعرف من أنت".

وأخبرت *د/غينيس نايفيتير* أنها تعرف 17 شخصاً آخر تلقوا تهديدات. وجميعهم يشتبهون بأن النظام السوري وراءها، ولكن قلة منهم تجرؤ على إبلاغ السلطات السويدية بالحادثة.

ياسر السيد عيسى، البالغ من العمر 22 سنة، ابن لسوري من إدلب فر من البلاد قبل نحو 30 سنة. وأبلغ ياسر منظمة العفو الدولية أنه، وأحاه فداء، دأبا على بث أشرطة فيديو على "الفيس بوك" كانا يتلقيانها من أشخاص داخل سورية. ونتيجة لذلك، على ما يعتقد، تلقت العائلة تهديدات بالقتل، عن طريق الهاتف وكذلك عبر الإنترنت. ونظراً لأن التهديدات أوردت أسماءهم كاملة، وهي ليست موجودة في أية سجلات رسمية في السويد، فهما يعتقدان أن للتهديدات صلة بالسلطات السورية.

وفي هذه الأثناء، بحسب ياسر، عرض التلفزيون الرسمي في سورية صوراً لأخيه فداء وأبيه، حيث صورهم بأنهم خونة وحث الجمهور على تقديم المعلومات عنهم. وقبض على ما لا يقل عن تسعة من أقاربهم، بينهم ستة يعتقد أنهم ما زالوا محتجزين في أماكن مجهولة. وقد تحدث والده، طريف عيسى، مع اثنين من المفرج عنهم أبلغاهما بأنهما تعرضا للتعذيب أثناء الاستجواب وسئلا عن العائلة في السويد.

وواصلت العائلة التحدث عن هذه التهديدات في العلقن إلى وسائل الإعلام السويدية. وفي إحدى المرات التي ظهر فيها ياسر على شاشة القناة 4 للتلفزيون السويدي، في 14 سبتمبر/أيلول 2011، قال إن عائلته قد أبلغت الشرطة السويدية بجميع التهديدات التي تلقتها، بينما روى رجل آخر، يدعى جابر زين، أنه قد جرى تصوير المحتجين من قبل موظفي السفارة السورية أثناء الاحتجاجات التي نظمها خارج السفارة.⁸

وأبلغ ممثل لجهاز الأمن السويدي منظمة العفو الدولية أنهم على علم بعدة حالات تعرض فيها سوريون يعيشون في السويد للمضايقات، وأنهم قد اتصلوا بالأشخاص الذين علموا بحالاتهم من وسائل الإعلام.

المملكة المتحدة

طبقاً لسوريين يعيشون في المملكة المتحدة، شنت السلطات السورية حملة من المضايقات والترهيب ضدهم وضد عائلاتهم في سورية. فقد أبلغ هؤلاء منظمة العفو الدولية أن موظفي السفارة السورية قد قاموا بتصوير الاحتجاجات خارج السفارة، وكذلك المحتجين الذي استدعوا إلى داخل السفارة، على أشرطة فيديو أو صور فوتوغرافية؛ وأن محتجين تلقوا مكالمات هاتفية وزيارات في بيوتهم في المملكة المتحدة، حيث جرى تهديدهم، بما في ذلك بأنهم سوف يواجهون عقوبة الإعدام إذا ما عادوا إلى سورية وبأن عائلاتهم في سورية سوف تتأذى؛ كما أبلغوا المنظمة بأن هؤلاء شجعوهم على نشر دعاية لصالح النظام وعلى الانضمام إلى التظاهرات المؤيدة له. وقال عدة أشخاص من هؤلاء إن قوات الأمن قامت بزيارة أفراد من عائلاتهم في سورية وباستجوابهم، وفي حالة واحدة على الأقل اعتقلت أحد هؤلاء، وفي أخرى قامت بالسطو على بيت العائلة.

وأبلغ ثلاثة سوريين من درعا، هم محمود وعمران ومحمد (فضلوا عدم إعطاء أسماءهم كاملة)، منظمة العفو الدولية ما حدث لهم عقب انضمامهم إلى تظاهرة قبالة السفارة في 18 مارس/آذار. حيث قال محمد:

" خرج السفير بنفسه ودعا مجموعة منا إلى الداخل للتحدث. وسألنا وهو واقف في الداخل عن طلباتنا. فقلنا إننا نطلب أن توقف القوات المسلحة هجومها على درعا. ⁹ وأبلغنا أن درعا بخير، وأنه ليس هناك هجوم، وكل ذلك أكاذيب إعلامية. وبينما كنا نتحدث، كان أحد زملائه يلتقط الصور لنا أمام بصره.



السفارة السورية في لندن © Amnesty international .

" وبعد 10 أيام، في 28 مارس/آذار، تلقيت مكالمة من السفارة تقول إنهم يريدون زيارتي وتقديم تعازيهم بمقتل قريب لي في درعا. فهم يعرفون عنواني. جاء أربعة رجال [ذكر أسماءهم] وأبلغوني، عليك يا عمران ومعك اثنان آخران أن تنظما تظاهرات مؤيدة للنظام. 'وإذا لم تفعلوا ذلك، سوف تواجهون متاعب هنا وكذلك عائلاتكم في سورية'. وقلنا بعد تردد أننا سوف نفعل ذلك، ولكننا لن نرفع أي صور [للرئيس] بشار أو نشارك في الهتافات.

" وفي يوم السبت الذي أعقب ذلك، 2 أبريل/نيسان، قمنا بالاحتجاج مجدداً أمام السفارة وهتفنا، 'الشعب يريد إسقاط النظام'. وكنا نستطيع مشاهدتهم وهم يراقبوننا ويصوروننا على شريط فيديو من الداخل. واتصل واحد من هؤلاء الرجال بنا وقال، 'أنتم مع الإسرائيليين ومع الإخوان المسلمين ولذلك فسيحكم عليكم بالإعدام أيضاً'."

وأبلغ سوري رابع، من دمشق، منظمة العفو الدولية بأنه تلقى تهديدات بالطريقة نفسها وقام أفراد قال إنهم من السفارة بزيارته مرتين.

وقال محمد:

" في الساعة 3 من بعد الظهر غادرنا المظاهرة وعدنا إلى بيوتنا. وفي الساعة 6 مساء اتصل أحدهم [ذكر الاسم] مرة أخرى وقال إنه قادم لزيارتي. وأخرج أوراقاً تدعي أن الأمير السعودي بندر يقود مؤامرة على نطاق العالم بأسره ضد سورية وطلب منا توزيعها. وقال إن تلفزيون بردي [فضائية تبث من المملكة المتحدة] تزور أشرطة فيديو عن الاحتجاجات وأعمال القتل في سورية. ثم فتح حاسوبه المحمول وأرانا صوراً وملفات في الحاسوب، وكانت أولها لي.

" وفي 8 أبريل/نيسان ذهب رجال المخابرات، أظن أنها كانت المخابرات العسكرية، إلى بيت عائلتي في درعا. اقتادوا أخي وسألوه عني، وطلبوا منه أن يظهر على شاشة تلفزيون "الدنيا" [قناة سورية تعتبر مقربة من السلطات] ويقول إن الاحتجاجات في المملكة المتحدة كلها مزورة. وبعد أربعة أيام أخلوا سبيله واختبأ. وكل أسبوع أو أسبوعين يعودون إلى البيت للبحث عنه ويسألون عني.

" تقول الحكومة البريطانية إنها لا تستطيع أن تفعل شيئاً ما لم نتقدم بشكوى إلى الشرطة. لا أستطيع أن أفعل ذلك، فأوراقى الثبوتية ليست كاملة ويمكن أن يرسلوني إلى سورية. ولا أستطيع الذهاب إلى سورية لأنهم سوف يقتلونني."

وأبلغ سوري آخر، يدعى عماد ويبلغ من العمر 35 سنة وهو عاطل عن العمل، منظمة العفو الدولية عن المضايقات التي يقول إنه تعرض لها وعن حادثتين استهدفت فيهما عائلته في يوليو/تموز:

" منذ مطلع فبراير/شباط وأنا أحاول تنظيم احتجاجات على 'الفيديوك'. واجهت قلة من المشاكل مع السفارة لأنهم لم يعرفوني. ولكن في إحدى المظاهرات، رأيت صديقاً قديماً لي يعمل في أمن السفارة. وعقب فترة قصيرة تلقيت مكالمة من موظف في السفارة - أعتقد أنه [نحجب الاسم] لأن لهجته درعاوية - أبلغني فيها أنني قد تعرضت لغسيل دماغ من قبل أشخاص مقربين من خدام [نائب رئيس الجمهورية السورية السابق عبد الحليم خدام]. واتصلوا بي بضع مرات بعد ذلك ولكنني واصلت التظاهر. وفي مطلع يوليو/تموز، ذهب المخابرات إلى بيت أمي في دمشق - حيث تعيش وحدها - وصادرت كل ما يتعلق بي - كتب وصور وأوراق وحاسوبي الشخصي - دون تفسير. وكانوا قد زاروها مرتين قبل ذلك وسألوها عني ولكن بتهديب. وبعد أيام، في 12 يوليو/تموز، تلقت أمي مكالمة من الجيران أثناء وجودها خارج البيت وأخبروها بأن لا تعود إلى البيت لأن المخابرات كانوا هناك وقد كسروا الباب الأمامي ويحطمون ما في داخل البيت. ولحسن الحظ كنا قد توقعنا أن يحدث هذا ولذا كانت والدتي تحتفظ بوثائقها معها. وفرت عبر الحدود."

وفي تصريح لمنظمة العفو الدولية بتاريخ 21 سبتمبر/أيلول 2001، قالت وزارة الخارجية وشؤون الكومنويلث وشرطة العاصمة إنهما "قد شجعا المتظاهرين على إبلاغ الشرطة بأية أدلة على المضايقات وغيرها من الجرائم من جانب موظفي السفارة"، وأن "موظفي وزارة الخارجية وشؤون الكومنويلث قد ناقشوا الأمر مع شرطة العاصمة"، وأنهم "قد أثاروا بواعث قلقنا مع مسؤولي السفارة السورية مباشرة في عدة مناسبات، بما في ذلك مع السفير السوري، الذي أكد أن موظفي السفارة ليسوا متورطين وأنه سوف يتخذ إجراءات إذا ما توافرت أدلة تشير إلى تورطهم"، وأن هؤلاء الموظفين "سيواصلون التنسيق مع شرطة العاصمة ويتخذون الإجراءات اللازم حيثما يكون ذلك مناسباً".

الهوامش

¹ للاطلاع على تقارير ومزيد من المعلومات حول بواعث قلق منظمة العفو الدولية بشأن قمع الاحتجاجات الجماهيرية في سورية وسبب اعتقاد المنظمة بأن التدابير التي تتخذها السلطات السورية ترقى إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية، أنظر صحيفة البلدان الخاصة بسورية في الموقع الإلكتروني لمنظمة العفو الدولية على <http://www.amnesty.org/syria>.

² أجهزة المخابرات الرئيسية في سورية هي المخابرات العسكرية، ومخابرات القوى الجوية، والأمن السياسي، والمخابرات العامة، التي يشارها إليها عادة باسم أمن الدولة.

³ سمعت منظمة العفو الدولية، على سبيل المثال، عدداً من التقارير عن مضايقات وترهيب من قبل أفراد يعتقد أنهم مقربين من النظام السوري ضد سوريين في الأردن ولبنان وتركيا، وهي جميعاً دول مجاورة لسورية فر إليها العديد من السوريين بسبب العنف وغيره من التهديدات في بلدهم. وتستحق مثل هذه التقارير المزيد من التقصي.

⁴ هذا الاسم والأسماء الأخرى الموضوعية بين قوسين ليست هي أسماء الأشخاص المعنيين.

⁵ على سبيل المثال، أنظر حالة عبد الرحمن حمادة في منظمة العفو الدولية، اعتقال ناشط سوري وشقيقه (رقم الوثيقة: MDE 24/020/2011، 23 مايو/أيار 2011)

وأيضاً: <http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE24/020/2011/en>؛ وكذلك حالة زينب الحسني في منظمة العفو الدولية، كشف النقاب عن أدلة جديدة على الوحشية السورية مع اكتشاف جثة امرأة مقطعة الأوصال، 23 سبتمبر/أيلول 2011

<http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/new-evidence-syria-brutality-emerges-womans-mutilated-body-found-2011-09-23> وللإطلاع على التحرك العاجل لمنظمة العفو الدولية بشأن حالة ياسين زيادة، أنظر سوريا: احتجاج شقيق ناشط حقوقي بمعزل عن العالم الخارجي: ياسين زيادة (رقم الوثيقة: MDE 24/048/2011، 2 سبتمبر/أيلول 2011)

<http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE24/048/2011/en>

⁶ أنظر <http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2011/07/167959.htm>

⁷ أنظر <http://www.youtube.com/watch?v=GcccULWeVf8&feature=related>

⁸ أنظر <http://www.nyheterna.se/1.2279698>

⁹ وقعت أولى الوفيات في الأحداث الجارية في 18 مارس/آذار في درعا، جنوب غرب سورية، أثناء احتجاجات ضد احتجاج تلاميذ مدارس كتبوا شعارات على حائط مدرستهم. وأدى هذا إلى مزيد من الاحتجاجات وإطلاق النار في محافظة درعا وساعد على انتشار الاحتجاجات المؤيدة للإصلاح على صعيد البلاد بأسرها. أنظر منظمة العفو الدولية، منظمة العفو الدولية تحت السلطات السورية على إجراء تحقيق مستقل في حالات الوفاة التي وقعت خلال الاضطرابات، 22 مارس/آذار 2011، <http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/independent-investigation-urged-syria-protest-deaths-2011-03-22>

منظمة العفو الدولية

International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW

www.amnesty.org/ar



منظمة العفو
الدولية